ايقاف مسؤول الامن بالقصور الملكية بالمغرب و14 ضابطا في قضايا مخدرات

■ مدريد ـ «القدس العربي»: اندلعت فضيحة مخدرات جديدة في المغرب أسفرت مؤقتا عن ايقاف عدد من المسؤولين الأمنيين الكبار على رأسهم مدير أمن القصور الملكية عبد العزيز ايزو، وهي الفضيحة التي يمكن أن تكشف عن فضائح كبرى.

وكان الأمن المغربي قد اعتقل في نهاية أغسطس/آب الماضي مهربا يلقب «الشريف بن الويدان» واسمه الحقيقي محمد الخراز. واعتُبر هذا الشخص من كبار المهربين، ليس فقط في شمال المغرب، بل منذ بدء تهريب الحشيش في بداية السبعينات نحو أوروبا.

وكشفت التحريات التي أجرتها الضابطة القضائية مع هذا المهرب عن معرفته بعدد من المسؤولين الأمنيين في منطقة طنجة شمال البلاد، وهي الواجهة البحرية التي تعتبر منفذا لأغلب عمليات تهريب المخدرات نحو أوروبا.

وتفيد مصادر رفيعة المستوى أن أعلى سلطة في المغرب لم تتردد في ايقاف الضابط ايزو المسؤول عن أمن جميع القصور الملكية والتحقيق معه، وامتد التوقيف عن العمل الى 14 مسؤولا من ضمنهم كولونيل في الدرك الملكي في اقليم طنجة وضابط كبير في المخابرات كانوا على علاقة بهذا المهرب ويسهلون عملياته وفق المعلومات الأولية التي تنتظر من التحقيق القضائي تكذيبها أو تأكيدها. وكانت مدينة تطوان المحاذية لطنجة قد شهدت سنة 2003 مجموعة من الاعتقالات شبيهة بالحالية، وشملت وقتها قضاة وضباط شرطة ومن الجيش كذلك في ملف ما يعرف «بمنير الرماش»، وهو الملف الذي أحجمت وزارة العدل وقتها عن استمرار التحقيق فيه لأسباب مجهولة، غير أن الجديد في الملف الحالي هو كونه يشمل أكبر مسؤول أمني في المحيط الملكي.

ويذكر أن بعض مدن الشمال وخاصة طنجة وتطوان والناضور معروفة بتواجد كبار أباطرة مهربي القنب الهندي وتورط مختلف ضباط الأمن من درك وشرطة وجيش ومخابرات معهم، ولهذا فالتوقيفات والاعتقالات لا تفاجئ أبناء المنطقة بقدر ما تكون المفاجأة أساسا هي تقاعس الدولة في تنفيذ القانون.

ويعتبر المغرب أكبر منتج لمخدر القنب الهندي في العالم بما يفوق ثلاثة آلاف طن سنويا، بينما تبلغ العائدات 13 مليار دولار، تبقى أغلبيتها في يد العصابات الأجنبية.

محاكمة رئيس بلدية بفرنسا رفض تزويج مهاجر سري

■ نيس (فرنسا) ـ رويترز: قال مصدر قضائي امس الثلاثاء ان رئيس بلدية محافظا في جنوب فرنسا أحيل للمحاكمة لرفضه تزويج مهاجر تونسي غير شرعي بامرأة فرنسية. وقال جاك سينكوبيه رئيس بلدية بلدة كوغولين للزوجين انه لا يريد تزويجهما لان الرجل لا يملك أوراق اقامة وأشار الى أن هذا زواج مصلحة.

وقال سينكوبيه لرويترز «من ناحية يطلبون مني مكافحة الهجرة غير الشرعية ومن ناحية أخرى يطالبونني بتزويج أشخاص غير ملتزمين بالقانون. هذا أمر غريب وغير مفهوم».

غير أن محاميا عن الزوجين نفى أن يكون هدف الزيجة تحقيق مصلحة قائلا ان الحبيبين محمد وجينيفر يعيشان معا في كوغولين وفي انتظار مولود.

وقال المحامي جمال قواسمي «حرية الزواج من أجنبي لا تتوقف على ما اذا كانت معه أوراق الاقامة». وكان محمد قد جاء الى فرنسا عام 2003 بتأشيرة دراسة قصيرة المدة ومكث بعد انتهاء صلاحيتها.

ورفضت السلطات المحلية طلبات الحصول على الاقامة التي قدمها فيما بعد.

ومن المقرر أن يمثل سينكوبيه للمحاكمة اليوم الاربعاء. واذا وجدته المحكمة مدانا بالاخفاق في أداء مهامه كرئيس بلدية فقد تجبره على دفع تعويض للزوجين وتأمره بتزويجهما.

وسينكوبيه عضو في الحزب الحاكم وهو حزب الاتحاد من أجل حركة شعبية الذي يتزعمه وزير الداخلية نيكولا ساركوزي والذي أطلق حملة هذا العام ضد الهجرة غير الشرعية حيث أمر بطرد الاف الاسر التي لا تحمل أوراق اقامة.

موريتانيا منقسمة حول تفجيرات ايلول.. الحكومة تشارك السفارة الأمريكية احتفالاتها والشارع يتهم امريكا واسرائيل بالمسؤولية فيها والاستفادة منها

نواكشوط ـ «القدس العربي»

من عبد الله السيد:

لم تمر الذكرى الخامسة لأحداث الحادي عشر ايلول/سبتمبر على الموريتانيين بلا طعم وبلا رائحة، كما مرت على بلدان عربية واسلامية عديدة. فقد أججت هذه الذكرى مشاعر الغضب والكره التي يكنها لأمريكا الموريتانيون «المفجوعون»، كما شدد على ذلك من حاورتهم «القدس العربي» واكدته الصحف الموريتانية الصادرة أمس الثلاثاء.

وكانت الأسر الموريتانية التي فقدت أبناءها في الحرب الأمريكية على افغانستان أو التي يوجد أبناؤها رهن الأسر في غوانتانامو أكثر تفجعا بهذه المناسبة التي أحيت الآلآم وأنكأت الجراح.

وتحدث الكتاب الموريتانيون الذين تناولوا في أعمدتهم هذه المناسبة عن مسؤولية اسرائيل في التخطيط لأحداث الحادي عشر ايلول/سبتمبر وتنفيذها وعلى أنها كانت المستفيد الوحيد منها لكونها أطلقت للولايات المتحدة اليد في ملاحقة وتحييد الأنظمة والأشخاص المعادين للكيان الصهيوني.

واهتمت الصحف الموريتانية بأسباب حوادث الحادي عشر ايلول/سبتمبر وبتحليل انعكاساتها والتأكيد على فشل الحرب الأمريكية على الارهاب.

ولم تصدر الحكومة الموريتانية الانتقالية أي بيان بهذه المناسبة واكتفت بمشاركة السفارة الأمريكية في احتفالاتها بهذه الذكرى.

وألقى وزير الشؤون الخارجية الموريتاني احمد ولد سيد احمد كلمة أمام القائم بالأعمال الأمريكي في حفل بالسفارة الأمريكية قال فيها أن الشعب الموريتاني «يعتنق اسلاما مبنيا على التسامح والانفتاح على الاخر وعلى احترام النفس البشرية».

وأضاف «هذا الدين يحث على ادانة الارهاب بشتى صوره وأيا كان مصدره ويوصي باتباع طرق الحوار والتفاهم ويأمر بنبذ العنف والتطرف والغلو ويحض على التراحم واشاعة الطمأنينة والسلام».

وقال ان موريتانيا «ستظل متمسكة بهذه المبادئ وفية لها متشبثة بالاسلام الصحيح البعيد عن كل تطرف وعنف وغلو».

وجدد الوزير الموريتاني تمسك المجلس العسكري للعدالة والديمقراطية والحكومة الانتقالية بـ«تقوية وتطوير علاقات الصداقة والتعاون التي تربط موريتانيا والولايات المتحدة الامريكية خدمة لمصلحة الشعبين الصديقين الموريتاني والامريكي».

وكان التشكيك في أن تنظيم القاعدة هو الجهة المنفذة لهجومات الحادي عشر ايلول/سبتمبر نقطة الارتكاز في مقال نشرته صحيفة «الشعب» الحكومية ودعا فيه الكاتب الى توضيح أكثر دقة للملابسات هذه الحوادث مؤكدا أنها ما تزال غامضة.

نتيجة منطقية للتهور

وفي استجوابات لمركز الأنباء الألكتروني الموريتاني أكد شباب وطلاب موريتانيون أن أحداث الحادي عشر ايلول/سبتمبر شكلت «فرصة نادرة لاعادة النظر في الكثير من المسلمات التي حكمت العالم قرونا طويلة. وانتقد المستجوبون تهور القاعدة وعدم دراستها للنتائج المدمرة للحرب على الارهاب».

وأكد الطلاب أن التفجيرات «نتيجة منطقية لتهور الولايات المتحدة الأمريكية وظلمها لمختلف الشعوب وخاصة موقفها من الشعبين العراقي والفلسطيني ودعمها الوقح واللامشروط للدولة العبرية».

وعن تقييم موقف الحكومات الموريتانية المتعاقبة من الحرب الأمريكية على الارهاب، أكد المستجوبون أن الحكومة الأولى كانت «شريكة في الجرم» وانها التي «سلمت مواطنيها الذين ما يزالون يقبعون في سجون الولايات المتحدة الأمريكية (غوانتانامو والسجون السرية)». واعتبروا ان الحكومة الانتقالية الحالية «لا تزال مشغولة بالشأن السياسي الداخلي بدلا من الاهتمام بمعرفة مصير مواطنيها المعتقلين دون مسوغات».

وفي مقال نشرته أمس صحيفة «السفير» الصادرة بالعاصمة انتقد الكاتب الموريتاني عبد الودود ولد الجيلاني الحرب الأمريكية على الارهاب قائلا «بدلا من أن تتأمل الولايات المتحدة الأمريكية في هذه الأحداث وتبحث عن أسبابها لتفادي تكرارها، كابرت وشنت حربا ـ بل حروبا ـ تعددت أسماؤها حيث سمتها في البداية صليبية ثم حربا على الارهاب وأخيرا أطلقت عليها الحرب على الفاشية الاسلامية».

وأكد الجيلاني أن كل هذه الأسماء «لا تحمل في مدلولها كنه هذه الحروب التي يظل هدفها ـ وان اختلفت مسمياتها ـ واحدا، ألا وهو القضاء على كل القيم التي أنتجتها قرون النور من انسانية وديمقراطية وحرية وسيادة للشعوب».

وأوضح ولد الجيلاني أن «الولايات المتحدة الأمريكية وان تكن استطاعت أن تجر خلفها العالم في هذه الحروب المدمرة، الا أنها تخسر كل يوم، وكل خسارة تتلقاها تقربها من الهاوية هي ومن اتبعها».

وأسف الكاتب على أن حكومات الدول العربية والاسلامية كانت أول من ركض خلف أمريكا في هذه الحروب، فأصبح لكل بلد عربي أو اسلامي أجهزته الخاصة بمحاربة ما يسمى الارهاب. وتساءل في ختام مقاله «هل سيصر زعماؤنا على الركض خلف الولايات المتحدة في حروبها حتى يلقوا نفس مصيرها، أم سينتبهون قبل فوات الأوان؟».

خسر المسلمون

أما الكاتب الدكتور السيد ولد أباه فقد أكد في عموده اليومي في صحيفة «الأخبار» أن المسلمين «خسروا بعد التفجيرات فقد أعمتهم عاطفتهم الدينية الجامحة عن ادراك عواقب الأمور فتفهقر الوجود الاسلامي في الغرب وتردت العلاقة بين المسلمين وغيرهم».

وختم ولد اباه مقاله قائلا «تحل الذكرى الخامسة للحدث والوضع على حاله، لا أمريكا قادرة على الخروج من حدادها الطويل ولا نحن قادرون على اسماع صوت الاعتدال والتسامح في هذه الحلبة المجنونة التي يتدافع فيها المتطرفون من كل جانب».

ويرى الاعلامي الموريتاني البارز الأستاذ شيخنا أحمد الأمين في توضيحات لـ«القدس العربي» ان أحداث الحادى عشر من ايلول/سبتمبر «غيّرت العالم وتركت بصماتها على خريطته وقسمته الى محورين: محور شر ومحور خير في رأي بوش الصغير، أو فسطاطين حسب تعبير أسامة بن لادن».

وحول ما أثير من اشاعات حول امكانية وقوف اسرائيل وراء هذا العمل، شدد الأستاذ شيخنا على أنه لا يعتقد أن ذلك التشكيك فى محلها، قائلا ان القناعة المترسخة لديه هي أن العمل كان «بتخطيط محكم، وتنفيذ دقيق من تنظيم القاعدة».

ويضيف قائلا «صحيح أن ما تلا ذلك من حوادث ـ اذا ما استثنينا الانتصار الباهر الذى حققته المقاومة اللبنانية ـ كان فى معظمه لمصلحة اسرائيل (..) غير أن ذلك لا يكفى للقول ان العمل من تدبيرها أو تدبير أنصارها في الادارة الأمريكية».

وبخصوص «الحرب على الارهاب» أكد الاعلامي الموريتاني أحمد الأمين أنها لم تحقق أي نجاح حتى الآن، ولا ينتظر أن تحققه مستقبلا. وقال «في الموقعتين الرئيسيتين لهذه الحرب (أفغانستان والعراق) استطاعت الولايات المتحدة فعلا أن تزيح نظامين لتنصب مكانهما مجموعة من عملائها، لكنها لم تستطع، رغم جبروتها العسكري، أن توطد الأمر لهؤلاء، ولم تتمكن حتى من حمايتهم من أبناء جلدتهم».

ومضى قائلا «بالاضافة الى ذلك، فان هذه الحرب لم تستطع أن توقف العمليات ضد المصالح الأمريكية ومصالح الدول المتحالفة معها. ولم تستطع أن توفر الأمن للمواطن الأمريكي، ولا حتى تقنعه بجدوائية تحرك ادارته».

لكن للرأي العام الموريتاني رأي اخر في الاحداث يميل الى تصديق انها مؤامرة حيكت بليل للاضرار بالمسلمين. يجزم أحمد ولد هاشم (اداري بمؤسسة حكومية موريتانية) بأن الموساد هو الجهة التي دبرت الهجمات بقصد الوقيعة بين الحضارتين الغربية والاسلامية، مبرزا أن اسرائيل حققت الشرخ الذي يفصل بين هذين العالمين.

الغرب آلة

وشدد أحمد هاشم على أن أحداث الحادي عشر ايلول/سبتمبر جعلت الغرب كله آلة بيد اسرائيل توجهه لمن تشاء.

ويقول الأستاذ محمد الأمين ولد سيدي (مخرج صحافي) أن أحداث الحادي عشر ايلول/سبتمبر كانت كارثة على العالم العربي والاسلامي لانها «أعطت أمريكا واسرائيل ذريعة بملاحقة حركات التحرر الرافضة للهيمنة الامريكية والمتطلعة للحرية والاستقلال بحجة مكافحة الارهاب».

واضاف ولد سيدي: «بما أن المستفيد الوحيد من هذه الحوادث هو الكيان الاسرائيلي فليس من المستبعد أن يكون الموساد متورطا فيما وقع».

وكانت الحرب الأمريكية ضد طالبان سببا في مقتل اثنين من الاسلاميين الموريتانيين. الاول هو محمد يحيى ولد حمدات ولد سيدنا المولود سنة 1955 بمدينة أبي تلميت والذي التحق بتنظيم القاعدة عام 1999 في افغانستان وقتل في قصف مرتفعات تورابورا. اما الثاني فهو النعمان ولد بلاهي المولود عام 1970 والذي التحق بتنظيم القاعدة عام 1999 بافغانستان وقتل في معركة قلعة جانغي.

وما زال محفوظ ولد والد المعروف بـ«أبي حفص الموريتاني» مفقودا فيما يقبع المهندس محمد ولد صلاحي منذ خمس سنوات في سجن غوانتانامو دون محاكمة بعد أن سلمه الرئيس المخلوع معاوية ولد الطايع للأمريكيين.

ارجاء محاكمة الممرضات البلغاريات والطبيب الفلسطيني الى الاسبوع المقبل

محامو اسر الاطفال الليبيين يطلبون 15 مليون دولار تعويضا عن كل ضحية

الدكتور اشرف الحجوج والممرضات البلغاريات يستمعون الى هيئة المحكمة امس

■ طرابلس ـ اف ب: طالب محامو اسر الاطفال الليبيين المصابين بالايدز امس الثلاثاء خلال مرافعتهم في قضية الممرضات البلغاريات والطبيب الفلسطيني بتعويض مالي عن كل ضحية تصل الى 15 مليون دولار.

وكانت عائلات الاطفال تطالب بعشرة ملايين دولار عن كل طفل حتى الان.

وتقرر تأجيل محاكمة الممرضات البلغاريات الخمس والطبيب الفلسطيني بتهمة نقل مرض الايدز الى اطفال ليبيين، الى الحادي والعشرين من ايلول/سبتمبر الجاري بناء على طلب محامي المرضات.

واستمعت المحكمة امس الى شهود الادعاء من الشرطة الليبية الذين شاركوا في عملية مداهمة شقة المتهمة كريستيانا فاليلوفر. واجمع الشهود الاربعة يوسف الزوي وناجي البدري ومحمد عوض وسالم عبد الواحد خلال شهادتهم بانهم وجدوا خمس قوارير في المنزل، الا انهم ذكروا انهم لم يتعرفوا على ما فيها.

واكدوا امام القاضي انهم عرفوا في ما بعد ان تلك القوارير تحمل فيروس الايدز عقب اجراء التحليلات على العينات التي كانت بها.

ثم عرض الادعاء شريط فيديو امام هيئة المحكمة ظهرت فيه لقطات من عملية التفتيش وللموجودات وبينها «قوارير وزجاجات خمر وصور اباحية»، كما قال الادعاء. ويحمل الشريط تاريخ 17 شباط/فبراير 1999.

وطلب محامي المرضات عثمان البيزنطي ارجاء المحاكمة الى موعد لاحق ليتمكن مع محامي الطبيب الفلسطيني من اعداد مرافعتيهما، فوافق القاضي وحدد الحادي والعشرين من الشهر الجاري موعدا للجلسة المقبلة.

ويحاكم المتهمون امام محكمة الجنايات حيث تعاد محاكمتهم بتهمة اعطاء حقن ملوثة بفيروس الايدز الى 426 طفلا ليبيا توفي 51 منهم في مستشفى بنغازي، شمال شرق ليبيا.

وكان ممثل الادعاء العام الليبي طلب في 29 آب/اغسطس طلب انزال عقوبة الاعدام بهم.

وحكم على المرضات والطبيب الموقوفين منذ 1999 بالاعدام في السادس من ايار/مايو 2004. الا ان المتهمين الذين يدفعون ببراءتهم، استأنفوا الحكم امام المحكمة العليا الليبية التي امرت في 25 كانون الاول/ديسمبر باعادة محاكمتهم.

وبدأت المحاكمة الجديدة في 11 ايار/مايو.

ويؤكد الدفاع ان سبب انتشار المرض هو الظروف الصحية والطبية السيئة في المستشفى، ويستند في ذلك الى تقارير لخبراء دوليين بينهم احد مكتشفي فيروس الايدز البروفسور الفرنسي لوك مونتانييه.

المغرب يضع 56 من جماعة «انصار المهدي» رهن الاحتجاز

■ الرباط ـ رويترز: قال مسؤولون حكوميون امس الثلاثاء ان السلطات المغربية وضعت رهن الاحتجاز 56 شخصا يشتبه في انتمائهم الى جماعة تتآمر على تحويل المملكة المعتدلة الى دولة اسلامية.

وكشفت أجهزة الامن هذه الجماعة في اب/اغسطس الماضي. وقالت الحكومة انها كانت تخطط لشن هجوم أكبر بكثير من تفجيرات الدار البيضاء في عام 2003 التي قتل فيها 45 شخصا.

وقال مسؤول كبير في وزارة العدل لرويترز «جميع المشتبه بهم الستة والخمسين رهن الاحتجاز بمن فيهم رئيس الجماعة المفترض حسن خطاب. ويقوم قاضي تحقيق باستجوابهم».

واضاف «قاضي التحقيق سيستغرق بعض الوقت حيث لم يستكمل بعد سؤال جميع اعضاء الجماعة قبل تقديمهم للمحاكمة».

وقال مسؤول حكومي اخر كبير ان القاضي وجه اليهم الاتهام بالتآمر لتشكيل تنظيم اجرامي يسعى الى تقويض امن البلاد وحيازة اسلحة بطريقة غير مشروعة وتزييف عملة ووثائق.

وقالت الحكومة ان اجهزة الامن كشفت عدة خلايا بالجماعة التي قال وزير الداخلية شكيب بن موسى انها تدعى «انصار المهدي» في اوائل الشهر الماضي.

وأدى الكشف عن جماعة المهدي التي جندت تسعة اعضاء على الاقل من الشرطة والجيش الى قيام الحكومة بالغاء الخدمة الالزامية في الجيش لمنع وقوع مزيد من التسلل الى القوات المسلحة.

وقال محللون ان الحكومة منزعجة من حجم شعبية المتشددين الاسلاميين ومدى ما يلاقونه من انتشار.

وقال مسؤولون بالحكومة انه على عكس 13 مهاجما انتحاريا في عام 2003 كانوا يعيشون في احياء فقيرة فان اعضاء جماعة «انصار المهدي» يقيمون في حي راق بالدار البيضاء أو ينتمون لاسر من الطبقة المتوسطة في مدن اخرى.

وقال الخبير الاوروبي في مكافحة الارهاب كلود مونيكيت الذي يعد على نطاق واسع انه يتمتع بصلات وثيقة مع الحكومة ومع مطلعين ببواطن الامور في أجهزة المخابرات «حتى الان لا يشير أي شيء الى ان جميع اعضاء الجماعة اعتقلوا. الايام القادمة قد تجلب العديد من المفاجات».

شيراك يطلق حوار الشعوب والحضارات بين اوروبا والمتوسط والخليج

■ باريس ـ اف ب: يفتتح الرئيس الفرنسي جاك شيراك اليوم الاربعاء في باريس ورشة عمل ثقافية يشارك فيها 250 ممثلا عن 40 بلدا اوروبيا ومتوسطيا وخليجيا لتشجيع الحوار بين الثقافات حسبما اعلنت الرئاسة الفرنسية امس الثلاثاء.

ومن المتوقع ان يحضر الافتتاح سوزان مبارك قرينة الرئيس المصري حسني مبارك ورئيسة مكتبة الاسكندرية ووزير الخارجية التركي عبد الله غول وشقيق العاهل المغربي الامير مولاي رشيد والامير غازي من الاردن.

ويهدف هذا الحوار الذي انطلق في العام 2005 في القمة الاوروبية ـ المتوسطية في برشلونة (اسبانيا) الى تشجيع الحوار بين الثقافات وهو موضوع يشغل دائما الرئيس شيراك الذي كان حذرا من «صدام الجهل» خلال زيارة الى السعودية في اذار/مارس الماضي.

ويشارك في هذا اللقاء الثقافي ممثلون رسميون واكاديميون واعضاء من المجتمع المدني سيتداولون وجهات النظر المختلفة للتاريخ ودور الصورة في التوترات بين مجتمعات المنطقة والعلاقة بين هذه المجتمعات والاديان والتربية والقيم المشتركة.

ومن المتوقع عقد لقاء ثان في شباط/فبراير 2007 في اشبيلية (اسبانيا) وثالث في الاسكندرية في حزيران/يونيو في مصر.

وزادت الرسوم الكاريكاتورية التي نشرت في الدنمارك واساءت للنبي محمد من الحاجة الى هذه اللقاءات لارساء نقاش ثقافي بحسبما اعلنت مصادر الرئاسة.

الامم المتحدة «مرتاحة» لتعاون موريتانيا في مسألة الصحراء الغربية

■ نواكشوط ـ اف ب: رحب الموفد الشخصي للامين العام للامم المتحدة الى الصحراء الغربية بيتر فان ولسوم الم الاثنين بـ«التعاون الجيد» للسلطات الموريتانية حول الملف الصحراوي، وذلك في ختام لقاء مع الرئيس الموريتاني اعل ولد محمد فال.

وقال فان ولسوم للاذاعة الوطنية في ختام زيارة من يومين الى العاصمة الموريتانية «اجريت محادثات مثمرة للغاية مع رئيس الدولة الموريتانية بشان ملف الصحراء الغربية. وكانت هذه المحادثات على صورة التعاون الجيد مع موريتانيا بهذا الموضوع».

واضاف «تندرج هذه المحادثات في اطار تقرير سارفعه الى الامين العام كوفي عنان حول قضية الصحراء الغربية».

والصحراء الغربية المستعمرة الاسبانية السابقة ضمها المغرب في 1975 لكن جبهة البوليساريو التي تطالب باستقلالها وتحظى بدعم الجزائر، رفضت هذا الضم.

ويعتزم المغرب ان يعرض على الامم المتحدة في تشرين الاول/اكتوبر مشروع «حكم ذاتي واسع» للصحراء الغربية في اطار السيادة المغربية.

وترفض جبهة بوليزاريو هذا الاقتراح، مؤكدة «حق الشعب الصحراوي بتقرير المصير».

وتقف موريتانيا على الحياد في هذا النزاع.

الاورغواي تعتقل ثمانية ضباط جيش وشرطة للاشتباه في ضلوعهم بانتهاكات حقوق انسان

مدريد ـ «القدس العربي»

من حسين مجدوبي:

عاشت بعض دول أمريكا اللاتينية يوم الاثنين (صباح الثلاثاء تغ) على ايقاع تطورات سياسية مرتبطة بالماضي الأليم للدكتاتوريات من خلال اعتقال الأورغواي ثمانية ضباط بالجيش والشرطة متورطين في انتهاكات حقوق الانسان وتخليد التشيليين للذكرى الثلاثين لاغتيال الرئيس سالفادور أليندي وانتهت بعشرات المعتقلين ومواجهات مع الشرطة.

وكانت الأورغواي قد عاشت مرحلة الانتقال الديمقراطي مباشرة بعد سنة 1985 في أعقاب انتهاء الدكتاتورية، ولم تتمكن الحكومات المتعاقبة من فتح ملف انتهاكات حقوق الانسان الفظيعة التي وقعت في الماضي من طرف المؤسسة العسكرية التي حكمت وقتها.

ولكن القاضي لويس تشارلز خرق ما يعرف بـ«قانون الصمت» وأمر يوم الأحد باعتقال ثمانية مسؤولين أمنيين من الشرطة والجيش برتبة عقيد يعتبرون من رموز الاضطهاد في البلاد وكانت جمعيات حقوق الانسان في الأورغواي وأمريكا اللاتينية تتهم هؤلاء باختطاف واغتيال مجموعة من المناضلين اليساريين ما بين سنتي 1973 و1985، أي خلال الحكم الدكتاتوري العسكري.

والمثير أن جندي برتبة عقيد وهو خوان أنتونيو رودريغيث بوراتي انتحر عندما وصلت دورية للشرطة الى منزله لاعتقاله، حسبما أفادت جريدة لربوبليكا الصادرة في الأوروغواي أمس الثلاثاء.

ومن التشيلي، أحيى عشرات الآلاف من المواطنين وخاصة من اليسار الذكرى الثالثة والثلاثين لاغتيال الرئيس المنتخب وقتها سلفادور أليندي في انقلاب عسكري بزعامة الدكتاتور أوغو بينوتشي، وهو الانقلاب الذي مهد لانقلابات أخرى في المنطقة. وطالب المتظاهرون بضرورة محاكمة المتورطين في الانقلاب وجميع الضباط من الجيش والشرطة المتورطين في انتهاكات حقوق الانسان وعمليات الاختطاف التي فاقت عشرة آلاف شخص. وجرت مواجهات عنيفة بين الشرطة والمتظاهرين خلفت جرحى وقرابة مئة معتقل.

وكانت جل دول أمريكا اللاتينية تحكمها دكتاتوريات عسكرية ارتكبت أفظع الجرائم خلال سنوات حكمها، وخاصة في التشيلي والأرجنتين. غير أن الحكومات التي تولت تسيير البلاد ابان الانتقال الديمقراطي توصلت الى اتفاق مع المؤسسة العسكرية بأن لا تتدخل الأخيرة في شؤون الدولة وأن تغمض الحكومات عينها عن الجرائم التي ارتكبت في الماضي.

ومع مرور ما بين عقد وعقدين على انتهاء الديكتاتوريات، أصبح الرأي العام في دول مثل البرازيل والأورغواي والأرجنتين والتشيلي والباراغواي يطالب بفتح تحقيق ومحاكمة العسكريين، وكانت الأرجنتين سباقة الى ذلك ثم التشيلي والآن الأوروغواي في الطريق وربما ستتبعها البرازيل بعدما هدد رئيسها لولا دا سيلفا بفتح هذا الملف في المستقبل القريب.

اتفاق مع الحكومة قد يريح العاصمة المغربية من احتجاجات حملَة الشهادات العليا المستمرة منذ 5 سنوات

■ الرباط ـ «القدس العربي»: من المتوقع ان لا تشهد العاصمة المغربية الرباط بعد الآن احتجاجات المعطلين من حملة الشهادات العليا (دكتوراه وماجستير). فالاتفاق الذي وقعه المعطلون مع الحكومة يقضي بوقف كل الأشكال الاحتجاجية مقابل وعد رسمي بتشغيلهم خلال أجل لا يتعدى سنة واحدة.

ونص الاتفاق الأول من نوعه في المغرب منذ بدء الحركة الاحتجاجية الأخيرة قبل خمس سنوات على تشغيل حوالي 865 معطلا ينتمون الى ثلاث مجموعات تناضل منذ سنوات لانتزاع الحق في الشغل.

فلأول مرة في تاريخ الحركات الاحتجاجية للمعطلين يتم توقيع اتفاق يحظى بالتزام رسمي للوزير الأول، ويتميز بنود واضحة المعالم، تحدد التزامات كل طرف. فكل الاتفاقات التي سبق توقيعها كانت تتم عادة مع مسؤولين لا يملكون في الغالب صفات رسمية تؤهلهم لاصدار قرارات التشغيل (مستشارون، ومكلفون بمهام في دواوين الوزراء)، كما أن ديباجة الاتفاقات نفسها لم تحدد سقفا زمنيا محددا ولا التزامات واضحة على عكس نص محضر الاتفاق الأخير الذي نص على ادماج أعضاء مجموعة اتحاد الأطر العليا المعطلة (541 عضوا) ومجموعة الأمل للدكاترة المعطلين (155) ومجموعة الخمس للأطر العليا المعطلة 169 عضوا ما بين أيلول/سبتمبر 2006 وأيلول/سبتمبر 2007.

وتعتمد آليات التنفيذ هذه وفقا للبلاغ على ادماج المعطلين في الوظائف الرسمية مع اعطاء أفضلية لأعضاء هذه المجموعات، وتخويل الذين تجاوزوا السن القانوني للتوظيف رخصا استثنائية من الوزير الأول لتمكينهم من الاندماج في الوظائف العمومية.

ونص الاتفاق كذلك على الاستفادة من القطاع الخاص في ادماج هؤلاء الخريجين عبر احداث لجنة خاصة يعهد اليها بتوفير الشروط الضرورية للادماج، بالاضافة الى عقد اتفاقيات مع مؤسسات ومعاهد عليا بغية تأهيل الأطر المعطلة للولوج الى سوق الشغل.

وقد شكل هذا التوقيع حدثا بالنسبة للمجموعات التي قضت أكثر من خمس سنوات في شوارع الرباط، وجربت كل الأشكال الاحتجاجية الممكنة من التظاهر السلمي الى المسيرات الصامتة الى الاعتصام أمام البرلمان الى ربط أنفسهم بالسلاسل في مبنى البرلمان الى الاضراب عن الطعام ومحاولة بعضهم احراق أنفسهم، وتهديد البعض الآخر باللجوء الاجتماعي الى سفارات الدول الأجنبية، ومحاولة مجموعات أخرى اللجوء الى كنيسة الرباط. وطبعا لم تمر كل هذه المواجهات دون ثمن، المئات منهم نقلوا الى المستشفيات على وجه السرعة لاصابتهم بجروح وكسور أثناء المواجهة مع الشرطة. والكثير من النساء الحوامل أجهضن، ومنهم من أصيب بعاهات مستديمة، ومن اضطر لاجراء عمليات جراحية، ناهيك عن الآثار النفسية للمعطلين وأسرهم.

المعطلون عبروا عن ارتياحهم للاتفاق، وعن تفاؤلهم بجدية الحكومة هذه المرة، دون أن يسقطوا امكانية العودة الى الشارع في حال اخلال الحكومة بالتزاماتها.

وكانت الحكومة عقدت في أيلول/سبتمبر من العام الماضي لقاء وطنيا كبيرا أسمته «مبادرات التشغيل» التزمت فيه بتوفير 200 ألف فرصة شغل للشباب خلال ثلاثة أعوام. وتصل نسبة البطالة، حسب احصاءات رسمية 18,4 بالمئة من مجموع السكان الحضريين و3,2 بالمئة من مجموع السكان القرويين. ويشكك الكثيرون في هذه الأرقام ويرون أنها لا تعكس واقع الأمر.

سارکوزي يريد اعادة بناء العلاقات بين فرنسا والولايات المتحدة

■ واشنطن ـ اف ب: اكد وزير الداخلية الفرنسي نيكولا ساركوزي امس الثلاثاء على ضرورة «اعادة بناء» العلاقة بين فرنسا والولايات المتحدة.

وقال الرجل الثاني في الحكومة الفرنسية والمرشح المحتمل للانتخابات الرئاسية لعام 2007 «انني مقتنع بان علاقاتنا تعاني من الكثير من سوء الفهم الناجم عن نقص الحوار واحيانا القليل من سوء النية. لا اريد البحث عن المسؤول وانما اريد حلولا. اريد ان نعيد بناء العلاقة بين ضفتي الاطلسي». وكرر ساركوزي الذي يزور الولايات المتحدة منذ السبت كوزير للداخلية، مشاعره الخاصة حيال الاميركيين والولايات المتحدة.

وقال ان «حرصي على العلاقة مع الولايات المتحدة معروف، وهو يجعلني احيانا عرضة للانتقاد في فرنسا»، مضيفا «لست جبانا. اعلن واؤكد هذه الصداقة التي افخر بها».

والتقى الوزير الفرنسي امس الثلاثاء وزيرة الخارجية الاميركية كوندوليزا رايس. وكان التقى الاثنين الامين العام للامم المتحدة كوفي عنان في نيويورك.